

ي، فالموظفين العمومية في القانون الإداري تحتل نظرية المرفق العام مكانة بارزة. مردها ومر الإداري والأموال العامة لذا فإن مناط تطبيق القانون على نزول الإدارة والأفرع معين ينشأ بين الإدارات، النزاع متعلق بتنظيم أو سير أحد المرافق هو الذي هو العامة وعلى (هذا الأساس فإن القضاء الإداري بالقضاء الإداري المرفق العام